

أطفال «الدواعش» وأسرههم إشكالية قانونية وتعقيدات إنسانية تبحث عن حل!

المخيمات النازية التابعة للسلطات الكردية، واشترطت ألا تتجاوز أعمارهم ١٢ عاماً. وبالوصول إلى أستراليا نجد أن رئيس وزراءها سكوت موريسون ينجح في إخراج ٨ أيتام من أولاد مقاتلين أستراليين في تنظيم «داعش» من مخيم الهول... هل هذه الأعداد الضئيلة تكفي لحل الإشكالية؟ بالقطع لا وهذا ما دعا منظمة «اليونيسيف» للحديث من جديد الأسبوع الماضي على لسان المفوضة الأممية السامية لحقوق الإنسان ميشيل باشيليه، دول العالم على استعادة زوجات وأطفال مواطنيها من مقاتلي الدواعش قائلة: «يتعين إعادة أفراد الأسر الأجنبية، إلا إذا كانت ستتم محاكمتهم عن جرائم وفقاً للمعايير الدولية، وأشارت إلى أنه على الدول أن تتحمل مسؤولية مواطنيها الذين انخرطوا في الحرب السورية. تلقت السيدة باشيليه المفوضة الأممية إلى أن هؤلاء الأطفال قد عانوا على وجه الخصوص من انتهاكات جسيمة لحقوقهم، بما في ذلك أولئك الذين يتم تلقيحهم أو تجنيدهم من قبل تنظيم «داعش» لتنفيذ أعمال عنف. كما ترى السيدة باشيلية أنه يجب فتح أولوية لإعادة تأهيلهم وحمايتهم ولمصالحهم، وحذرت أيضاً من سحب جنسيات من ذهبوا للقتال ضمن صفوف «داعش» في سوريا أو العراق، مشيرة إلى أن ترك أشخاص من دون جنسية ليس خياراً مقبولاً أبداً، ومضيفاً أن الأطفال هم أكثر من يعانون من جراء مثل هذه التدابير لأنها تتسبب في مشاكل لهم في الالتحاق بالمدارس والحصول على رعاية صحية. ويبقى السؤال: هل من سيناريو لدى اليونسيف من أجل هؤلاء الأطفال ومستقبلهم وحل إشكالياتهم؟

أسئلة... أولها هل تسمح الدول الأجنبية بعودة هؤلاء الأطفال إلى أراضيهم وأراضي والديهم؟ أم أن الباب موصد أمامهم مرة وإلى الأبد؟ وإذا كان هذا هو الخيار؟ فهل يعني ذلك أن العالم وعماق قريب جداً، سيجد ذاته في مواجهة جيل من منعدمي الولاء، ومنقطعي الصلة بأي قيم أو أخلاقيات إلا الإرهاب والعنف وسفك الدماء؟ أمر آخر، ذلك أنه إذا كان هناك من الدول من سيغلب الرحمة على العدل، فهل لدى مثل تلك الدول ما يكفي من البرامج اللازمة لإعادة تأهيل مثل هؤلاء، وحتى يعودوا أسوياء مرة أخرى، ويقدر لهم الاندماج في صفوف المجتمعات الأجنبية؟ يمكن القطع بأن ردادات الفعل مختلفة من دولة إلى أخرى، كما أنه داخل الدولة الواحدة تتغير المواقف بحسب ضغوطات الرأي العام من جهة، وتوجهات المجتمع المدني من جهة ثانية. على سبيل المثال لا الحصر، فإن فرنسا أعلنت أنها تريد إعادة قسم من نحو ١٥٠ طفلاً من أبناء «داعش» فرنسيين تم الإبلاغ عن وجودهم في سوريا في المناطق الخاضعة لسيطرة الأكراد، الذين يبحثون عن حل لمسألة المقاتلين الأجانب الشائكة في ظل رفض الغربيين استعادتهم. وفي ألمانيا يتم مناقشة قضية استعادة أطفال الدواعش الألمان إلى ألمانيا وفق اعتبارات أمنية، لا سيما بعد أن حذر رئيس هيئة حماية الدستور هانس غيورغ ماسن قائلاً: «نرى خطراً في عودة الأطفال الذين خالطوا الإرهابيين، وتلقوا تعاليم منهم من مناطق الحرب إلى ألمانيا». وفي بلجيكا، أعلن وزير المال البلجيكي ألكسندر دي كرو، أن بلاده ستعيد ستة أيتام بلجيكيين من أبناء مقاتلين من

ومن ثم الحصول على أكبر قدر ممكن من المعلومات، والتي عليها يتم التخطيط والقيام بالعمليات الإرهابية المطلوبة». ولم يكتف «الدواعش» بهذا فقط، لكنهم يستخدمون الأولاد الصغار والقصر بمثابة جواسيس في الداخل، وعيون في الخارج، وفي أحيان أخرى طهارة لتجيز الطعام للكبار. أما الكارثة الكبرى، فهي إعدادهم ليكونوا مقاتلين ومفجرين انتحاريين... والسؤال الذي يفرض نفسه: هل نحن أمام جيل من الأبرياء الذين غرر بهم، أم أننا في مواجهة مع قتلة وإرهابيي المستقبل، إن لم يتم التعامل معهم بالقدر اللازم من القانون والحكمة في ذات الوقت؟ الثابت وكما ظهر، من خلال أشرطة الفيديو الدعائية لـ «داعش»، أن أطفالاً صغاراً من «الدواعش»، قد قاموا بقطع رؤوس بعض الأسرى، وإطلاق النار على السجناء، كما أن بعضهم قد تلقى سنوات من حشو الرؤوس بالأفكار المتطرفة، وفي حالة الصبية الأكبر سناً يكونون قد تلقوا تدريبات عسكرية. يصف بيتر نيومان مدير المركز الدولي لدراسة التطرف في جامعة «كينجز كوليدج»، في لندن وضع عوائل الدواعش والأطفال منهم على نحو خاص بالقول: «إنهم ضحايا الوضع لأنهم خالفوا إرادتهم، لكن هذا لا يعني أنهم في بعض الحالات يكونوا على الأقل مصدر خطر». والثابت أن قضية أطفال «الدواعش» غاية في التعقيد، ولا يوجد من لديه تصور كامل عن بدايات نشأتها وبالقدر نفسه لا يمتلك أحدهم تصوراً مستقبلياً شافياً وافياً عن مآل قضيتهم. تقول بعض الروايات إن هؤلاء قد لحقوا بمعسكرات «الدواعش» في حالتين فقط، الأولى هي أن يكونوا قد هربوا مع أمهاتهم دون علم من الآباء، أو أن الآباء من المتطرفين قد اصطحبوهم عنوة معهم، ودون إبلاغ الأمهات، وربما كانوا من قبلي الحظ جداً، أي أبناء لعائلات إرهابية، رأى الأب والأم معاً أنه الوقت الملائم للذهاب إلى «الجهاد» كاسرة واحدة، ومن هنا وجدوا طريقهم إلى أرض المعركة. هناك كذلك الذين جندوا بدورهم - أي الآباء والأمهات - عن طريق الأصدقاء خلال رحلاتهم إلى دول مجاورة مثل تركيا، أو من تم تجنيدهم داخل بلدانهم عن طريق الأصدقاء أيضاً أو من خلال عناصر التنظيم عبر الإنترنت، وبالتالي التحق معهم أبناء لصفوف التنظيم، أما الحالة الثانية فتتمثل في ولادة الأطفال داخل معسكرات التنظيم، وذلك بعد زواج السيدات الأوروبيات الملتهقات بصفوف «داعش» من مقاتليه. ونحن بصدد هذه القصة المؤلمة تقابلنا عدة

من الواضح جداً أن منظمة الأمم المتحدة للطفولة «اليونيسيف» هي من ألفت الأضواء، وأثارت ملف هؤلاء الأطفال القابعين في مخيمات أو مراكز احتجاز، وهم بحسب البيان الصادر عن المديرية التنفيذية لليونسيف السيدة هنريتا فور في مايو (أيار) الماضي، من بين الأطفال الأشد ضعفاً في العالم، ويعيشون في ظروف فظيعة، وسط تهديدات مستمرة إزاء صحتهم وأمنهم ورفاههم، ولا يتوفر لهم إلا دعم أسري ضئيل، فالعديد منهم وحيدون تماماً برغم أن معظمهم قد تقطعت السبل بهم رفقة آبائهم أو مقدمي رعاية آخرين. هل نحن أمام إشكالية قانونية تتعلق بجماعة إرهابية خلفت وراءها أطفالاً ينبغي أن يدفوا ثمن جرائم الآباء، أم أننا إزاء معضلة إنسانية لأطفال أبرياء لا ذنب لهم، ولد معظمهم في مناطق النزاع التي سيطر عليها «الدواعش»، أو أنهم سافروا إلى المنطقة بصحبة والديهم، فيما البقية ومعظمهم أولاد ذكور، تم تجنيدهم قسراً، أو خدعوا فانضموا للجماعات المسلحة، أو أجبروا على الانضمام لهذه الجماعة كي يتمكنوا من النجاة، وهم جميعاً ضحايا لظروف مأساوية وانتهاكات جسيمة لحقوقهم، ويجب التعامل معهم والاعتناء بهم كأطفال؟ ووفقاً لدراسة نشرها مؤخراً المركز الدولي لدراسات التطرف في جامعة «كينجز كوليدج» في لندن، هناك على الأراضي السورية والعراقية، وجد نحو ٤١ ألف مواطن أجنبي من ثمانين دولة، هؤلاء تركوا وراءهم ٤٦٤٠ ولداً أقل عمراً من ١٧ عاماً، و٧٦٠ طفلاً ولدوا ما بين سوريا والعراق، وتشكل النساء نسبة ١٣ في المائة من المنتسبين إلى «داعش»، ويشكل ٤ في المائة فقط من العائدين إلى بلادهم اعتباراً من يونيو (حزيران) ٢٠١٨. والشاهد أن هؤلاء الأطفال يواجهون رفضاً مضاعفاً، فغالباً ما يكونون موصومين من قبل مجتمعاتهم المحلية، كما تتخلى عنهم حكومات بلادهم الأصلية، وهم يواجهون تحديات قانونية ولوجيستية وسياسية هائلة في الحصول على الخدمات الأساسية أو العودة إلى بلدانهم الأصلية. غير أن خطورة هذه المجموعات الصغيرة من أطفال «الدواعش» ما بين ١٢ و١٧ عاماً، هي خطورة مضاعفة على الأمن الدولي وأمن الإقليم على حد سواء، والمسألة لا تتعلق بالبراءة مرة وإلى الأبد... ما معنى ذلك؟ وفي تقرير لها أوائل العام الجاري، أشارت صحيفة «نيويورك تايمز» الأميركية إلى أن قادة «الدواعش» قد استخدموا هؤلاء الأطفال ليقوموا بدور «الكشاف»، أي فرق الاستطلاع في الجيوش الحديثة، معتمدين على أن أحداً لن يشك فيهم لصغر سنهم،

ناتخي הגז הטבעי לישראל
ISRAEL NATURAL GAS LINES

مناقصة علنية لتوفير معدات تقنية

تتبعي هجزي لاسرائيل مرض(«الشركة»)، شركة حكومية، تنشر مناقصة علنية لتوفير معدات تقنية، والتي تستوفي الشروط المسبقة المفضلة اختيار الفائز سيكون بناء على وثائق المناقصة، واستيفاء مقدم العرض للشروط المسبقة المذكورة في وثائق المناقصة.

1. مقدم العرض لديه خبرة 5 في مجال المعدات التقنية ذات الاستعمال الأحادي.
2. مقدم العرض لديه عائد مالي يكون حوالي 1000,000 (غير شامل القيمة المضافة) بشكل على الأقل لكل سنة في كل سنة من السنوات ال 3 - 2016 - 2018.
3. مقدم العرض قام بتزويد معدات تقنية أحادية الاستخدام لشركة واحدة على الأقل بلغ عائداه المالي السنوي ما لا يقل عن 50 مليون شيكل لشركة صناعية خلال ال 36 شهر التي سبقت الموعد الأخير لتقديم المناقصة.
4. مقدم العرض لا يخضع لإجراءات التفتيش والار حجز ضريبي او اتفاق تسوية افلاس .
5. مقدم العرض عليه ان يقدم الخدمات لفرع الشمال بمدى هواني (بعد هواني) 15 كم من موقع قسم الصيانة للشركة في القطاع الشمالي الذي يقع في شارع مكروني 14 حيفا ولمقدم العرض الذي يقدم العرض لمنطقة الوسط في مدى هواني 25 كم من مركز الصيانة في الوسط الذي يقع في شارع 14 المنطقة الصناعية كورنيث والذي يقدم العرض في منطقة الجنوب بعد هواني 60 كم من قسم الصيانة الذي يقع في البازك الصناعي روثم، ميشور روثم .
6. مقدم العرض يستوفي شروط البند 2 لقانون تشغيل الهيئات العامة 1976 لأجل دفع مستحقات الحد الأدنى للأجور وتشغيل العمال الأجانب.
7. مقدم العرض ينطبق عليه قانون تشغيل الهيئات العامة 1976 وحاصل على كافة التراخيص بحسب هذا القانون (إدارة الحسابات والتقارير الضريبية بحسب قانون الضريبة وقانون ضريبة القيمة المضافة)

معلومات عامة:

- * مستندات المناقصة كما هي ظاهرة بموقع الشركة: www.ingl.co.il تحت الرابط «مناقصات»
- * وثائق المناقصة كما هي تظهر في موقع الشركة وتكون غير قابلة للتقديم (معلمة بـ «علامة مائية»)، وثائق المناقصة قابلة للتقديم يمكن الحصول عليها في مكاتب الشركة في مجال عتديم (مبنى رقم 8) طابق 32 كريات عتديم، تل ابيب طابق 32، بنسبتين مسبق مع السيدة مينا ايدر: (03-6270453) في الايام من الاحد حتى الخميس في الساعات 9:00-16:00.
- * لتلقي الاستفسارات التوجه للبريد الالكتروني: daniel@ingl.co.il حتى تاريخ 9.7.2019 الساعة 16:00 اسئلة الاستفسار سيتم الاجابة عنها على موقع الانترنت التابع للشركة.
- * على مقدمي العروض تقديم عروضه بالتسليم اليدوي الى صندوق المناقصات الكائن في مكاتب شركة نتبي هجزي لاسرائيل مرض. مجال عتديم (مبنى رقم 8) طابق 32 كريات عتديم، تل ابيب ليد المكلفة بالتواصل لأجل هذا الموضوع فقط السيدة مينا ايدر في موعد اقصاه 23.7.2019 الساعة 16:00 (في الاعياد والعطل ان يكون هناك تقديم عروض) . على مقدمي العروض ارفاق كافة الوثائق اللازمة كما هو مبين في وثائق المناقصة لأجل ازالة كل شك نوضح ان كل الشروط المسبقة وشروط المناقصة المنشورة في هذا الاعلان هي ملخص فقط وانه في حال حدوث تناقض بين هذا الاعلان ووثائق المناقصة فإن المرجعية لوثائق المناقصة.